الأمم المتحدة S/2014/126

مجلس الأمن

Distr.: General
25 February 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٦ (٢٠١٣)، التي طلب فيها المجلس إلي أن أواصل إبلاغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وإطلاعه على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق).

٢ – ويقدم التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/706). ويقدّم، بالإضافة إلى ذلك، ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة للقوة بموجب قراري مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) و ٢١٠٤ (٢٠١٣) في ما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ثانيا – الحالة الأمنية

٣ – كان للصراع الدائر في جنوب السودان تأثير مباشر على الحالة السائدة في أبيي، كما يتضح من الزيادة الحاصلة في التوترات بين المجتمعات المحلية وارتفاع خطر حدوث حوادث أمنية خلال فترة الهجرة السنوية المتوترة بالفعل. وعلاوة على ذلك، ونظراً لتركيز الحكومة حصراً على الصراع الدائر في جنوب السودان، لم يحرَز أي تقدم في تنفيذ اتفاق التعاون بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الذي ينص على إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ومع ذلك، ظلت الحالة الأمنية هادئة عموماً، وإن لم يكن بالإمكان التنبؤ بها.

040314 270214 14-23882 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل أفراد مسلحون غير مأذون لهم من الجانبين متمركزين في منطقة أبيي في انتهاك للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبالمثل، ظلت شرطة النفط السودانية تحفتظ بعدد يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ فرداً داخل مجمّع دِفرة النفطي في شمال أبيي، منتهكة بذلك الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٣٢ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢) و ٢٠٤٧ (٢٠١٢) و ٢٠٧٥ (٢٠١٢) و ٢١٠٤ (٢٠١٣) و ٢١٢٦ (٢٠١٣). وفي ٥ و ٩ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شوهد حوالي ٣٠ فرداً من شرطة النفط السودانية في المنطقة المجاورة لمحطة ضخ النفط في بير أدرَك وفي المقينص، أي خارج منطقة انتشارهم المعتادة في مجمّع دِفرة النفطي.

٥ - وتمت الهجرة الموسمية لبدو المسيرية عبر منطقة أبيي عموماً بأمان خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد قدرت القوة الأمنية المؤقتة أنه، اعتباراً من ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، انتقل قرابة ٠٠٠ ٥٥ من أهالي المسيرية، مع ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ رأس من ماشيتهم على اختلافها، جنوباً عبر أبيي، حيث مكث أكبر تجمع لهم في محيط دِفرة والمقينص وراضية وفاروق وقولي وأم خريت ودمبولوية وعلال.

٦ - وإلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ومن بين أكثر من ٠٠٠ ٦ شخص الذين أتوا من جنوب السودان تحسباً للاستفتاء القبلي الانفرادي الذي أجرته قبيلة دينكا نقوك (من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، كان ما يقرب من ٥٠٠ ٤ قد غادروا منطقة أبيي باتجاه ولاية البحيرات والوحدة وواراب في جنوب السودان. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، كان ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠ من قبيلة دينكا نقوك موجودين في المنطقة، من بينهم ٠٠٠ ١٥ في بلدة أبيي.

٧ - ومن بين هؤلاء السكان، لاحظت القوة وجود حوالي ٦٦٠ من العناصر العسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وكان من بينهم أكثر من ٣٠٠ في ماكِر أبيور و ١٠٠ في نونق و ٧٥ في ليو و ٧٠ في دنقوب و ٦٩ في مريال أشاك و ٥٠ في تجالي، وكلهم على طول ممر هجرة المسيرية. وكان أفراد الجيش الشعبي وجهاز الشرطة الوطنية مسلحين ببنادق AK-47 وقذائف صاروخية مضادة للدبابات؛ وأقام كثير منهم مستوطنات شبه عسكرية، يشمل بعضها خنادق نارية.

٨ - وأبلغ عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية البعثة بأنهم أُمروا بأن يظلوا منتشرين في المنطقة بعد انتهاء الاستفتاء الانفرادي. وقد طلب رئيس البعثة مراراً إلى حكومة جنوب السودان وقيادة الجيش الشعبي إعادة نشر هذه القوات، لكنهما لم يتخذا أي إجراء حتى الآن لهذا الغرض. فاستمرار وجودهما المسلح لا ينتهك اتفاق

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ فحسب، ولكنه يشكل أيضاً مخاطر أمنية جدِّية على بدو المسيرية المهاجرين عبر المنطقة.

٩ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، هاجم عناصر من الجيش الشعبي وجهاز الشرطة الوطنية من منطقة ماكِر أفراداً عُزل من قبيلة المسيرية في قرية لوكي وسط منطقة أبيي، مما أدى إلى إصابة أحد البدو ونفوق ثلاثة رؤوس من الأبقار. وعولج البدوي من قبيلة المسيرية في عيادة القوة الأمنية في دِفرة. وفي أعقاب الحادث الذي وقع في لوكي، نصحت دوريات القوة الأمنية هذه العناصر المسلحة في ماكير بالامتناع عن إتيان مثل هذه الأعمال ومغادرة أبيي. ورد أفراد الجيش الشعبي وجهاز الشرطة الوطنية بتهديد جنود القوة الأمنية وحرمانهم من دخول المنطقة. وتجنباً لتفاقم وضع خطير كهذا، أوقفت القوة الأمنية مؤقتاً تسيير دورياتها. كما طلبت إلى حكومة جنوب السودان وزعماء قبيلة دينكا نقوك العمل على ضمان وصولها بشكل كامل إلى جميع أرجاء منطقة ماكِر.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة حوادث تتعلق بوجود عناصر عسكرية غير مرخص لها في منطقة أبيي. ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تلقى شاب من قبيلة المسيرية، زعم أن أحد أفراد قبيلة دينكا نقوك أطلق عليه النار في قرية شيغي بشمال أبيي، العلاج في عيادة القوة الأمنية في دِفرة بسبب إصابته برصاصة. بالإضافة إلى ذلك، وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، تلقى أحد الرعاة من قبيلة المسيرية العلاج في تلك العيادة في دِفرة، حيث ادعى أن شاباً من قبيلة دينكا نقوك أطلق عليه النار في أم خريت. وقد شرعت القوة الأمنية في التحقيق في هذه الأنباء. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قتل أحد أفراد دينكا نقوك وأصيب ثلاثة آخرون في قرية لور أيون، شمال شرق تجالي. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قتل أحد أفراد دينكا نقوك في ميم كور، شمال بلدة أبيي. وقد شرعت القوة الأمنية في التحقيق في هذه الأنباء. وفي ٢٣ شباط/فبراير، قام فريق تحقيق مشترك يضم قوات الأمن فريقا مشتركا بين من المراقبين العسكريين من السودان وجنوب السودان، بالتحقيق في حادث وقع في توداش ورد فيه أن عناصر مسلحين من دينكا نقوك هاجموا بعض البدو من المسيرية. وعثر فريق التحقيق المشترك على قذيفة صاروخية واحدة و ١١٨ طلقة من ذخيرة البنادق من نوع AK-47 و ١٢ بقرة ميتة في موقع الحادث. ويقوم الفريق المشترك حالياً بالتحقيق من أجل تحديد هوية مرتكبي ذلك الهجوم.

١١ - وواصلت القوة الأمنية لتنفيذ استراتيجياتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها. ووفقاً لخطة انتشار القوة الأمنية في موسم الجفاف، تعمل القوة بمثابة جدار عازل بين المجتمعات المحلية في مناطق التوتر المحتملة، وذلك بالأساس في ممر الهجرة الأوسط،

وممارسة وظيفة الردع وتسيير دوريات ذات قدرة عالية على التنقل، وإقامة حواجز تفتيش وقواعد عمليات مؤقتة. وتقوم القوة الأمنية أيضاً بعمليات رصد جوي منتظمة في الأجزاء التي يتعذر الوصول إليها في منطقة أبيي.

١٢ - وعلى غرار السنوات السابقة، كان من بين العناصر الأساسية في هذه الاستراتيجية استخدام اللجان الأمنية المشتركة، التي تضم جنود القوة الأمنية على مستوى الكتائب والسرايا وممثلي أهالي قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. وتجتمع هذه اللجان كل أسبوع لمناقشة المخاوف الأمنية ومعالجتها. ويعمل حالياً ما مجموعه تسع لجان أمنية مشتركة في قطاع الوسط وقطاع الجنوب، في حين سيتم تفعيل خمس لجان إضافية بعد إجراء مشاورات داخلية بين شيوخ قبيلة المسيرية. وتعمل القوة الأمنية بشكل مستمر مع زعماء قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية وحكومتي السودان وجنوب السودان، حيث تطلب إليهم التعاون معها من أجل تنفيذ استراتيجياتها لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها والمساعدة على ضمان تجريد منطقة أبيي منطقة من السلاح وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وتعمل القوة الأمنية أيضاً، في إطار استراتيجياتها لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها، بالتعاون مع قبيلة المسيرية وحكومة السودان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لمعالجة نقص المياه عن طريق حفر الآبار في شمال منطقة أبيي.

١٣ - وشملت الجهود التي بذلتها القوة الأمنية لتعزيز الأمن في منطقة أبيي نزع السلاح من الأشخاص الذين عُثر عليهم يحملون أسلحة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نزعت القوة الأمنية سلاح سبعة أشخاص كانوا يحملون بنادق من نوع AK-47 وذخائر. ومنعاً لتداول الأسلحة في المنطقة، اتفقت القوة الأمنية مع زعماء القبيلتين على إجراء يقضي بجعل الأسلحة والذخائر التي يتم جمعها من المدنيين في عهدة البعثة مؤقتاً.

١٤ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومع حلول موسم الجفاف، استأنفت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام عمليات إزالة الألغام. ومنذ ذلك الحين، أنجزت الدائرة عمليات تقييم عام للإجراءات المتعلقة بالألغام للكشف عن الأخطار المحتملة الناجمة عن الأسلحة المتفجرة في ٢٧ قرية وبلدة أبيي. وواصلت الدائرة أيضاً العمل مع المجتمعات المحلية للكشف عن الأسلحة المتفجرة وجمعها وتدميرها. وبعد إتمام أنشطة التدريب والاعتماد بنجاح، أُدمج خبراء إزالة الألغام المحليون من منطقة أبيي في فريق متعدد المهام.

ثالثا – التطورات السياسية

١٥ – يؤسفني أن أبلغكم بأن السودان وجنوب السودان لم يحرزا خلال الفترة قيد الاستعراض أي تقدم آخر في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. فلم يُنشئا حتى الآن المؤسسات الانتقالية المشتركة، وهي إدارة منطقة أبيي ومجلس منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي. ونتيجة لذلك، واصلت القوة الأمنية تنفيذ ولايتها في غياب تام لمؤسسات الحكم المحلي وحفظ القانون والنظام.

١٦ – وواصل رئيس البعثة وقائد القوة الأمنية، الفريق يوهانس تسفامريم، المساعي لإقناع الحكومتين بالحاجة الملحة لاستئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، بوصفها الهيئة المكلفة بتوفير الرقابة السياسية والإدارية على منطقة أبيي نيابة عن رئيس السودان، عمر حسن البشري، ورئيس جنوب السودان، سلفا كير. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، كاتب رئيس البعثة رئيسي لجنة الرقابة المشتركة موضحاً أن انعدام الدعم من اللجنة أدى إلى وضع أمني شديد التقلب لا يمكن تحمله، أثّر على الحياة اليومية للقبيلتين اللتين لم تلب احتياجاتهما الأساسية. ومع ذلك، ظلت حكومة جنوب السودان ترفض الدعوة لاستئناف اجتماعات اللجنة. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً إحراز السودان وجنوب السودان أي مزيد من التقدم في تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

١٧ – وفي ضوء ما تقدم، طلبت القوة الأمنية الدعم من الحكومتين وزعماء القبيلتين لتسهيل عقد اجتماع بين شيوخ دينكا نقوك والمسيرية من أجل إحياء الآليات التقليدية لإدارة علاقات المجتمعات المحلية باعتبارها عنصراً أساسياً لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل. وقد وافق زعماء قبيلة المسيرية على المشاركة في اجتماع من هذا القبيل، في حين أعربت قبيلة دينكا نقوك عن بعض التحفظات. وتعمل القوة الأمنية أيضاً مع حكومة السودان وشيوخ المسيرية لتنظيم اجتماع بغية معالجة المصاعب الأمنية المتعلقة بموسم الهجرة الحالي. ومن المتوقع أن يعقد هذا الاجتماع في كادوقلي في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٤.

رابعا – حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٨ – تم تعليق جميع عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بما فيها بعثات الرصد الجوي والتحقق، عقب القرار الذي اتخذته حكومة جنوب السودان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بسحب مراقبيها مؤقتاً من الآلية ريثما تُحلُّ المنازعة المتعلقة بالخط الوسط للمنطقة الآمنة المنزوعة السلاح. وكما ورد في تقريري السابق، فقد أعربت حكومة

جنوب السودان، خلال حلقة عمل معنية بالتخطيط المشترك عقدت في جوبا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عن مخاوف بشأن الصلة بين ممرات عبور الحدود وتحديد إحداثيات الخط الوسط للمنطقة الآمنة المنزوعة السلاح، وهو ما يعني في رأيها أن الخط الوسط سيُعد بمثابة الحدود الفاصلة بين البلدين.

١٩ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب رئيس البعثة إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ عقد اجتماع استثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة لمعالجة الخلافات بشأن الخط الوسط للمنطقة الآمنة المنزوعة السلاح. وتقدمت اللجنة الأمنية المشتركة، التي يشترك في رئاستها رئيسا هيئتي الاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة الوطنية لكل من السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، بتوصية مماثلة خلال اجتماعها الخامس الذي عقدته يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. كما طلبت اللجنة استئناف عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ومع ذلك، فإن الآلية السياسية والأمنية المشتركة لم تنعقد بعد.

٢٠ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تم إيفاد ٣٤ مراقباً من السودان و ٣٣ من جنوب السودان و ٢٥ من القوة الأمنية إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ومقر قيادة القطاع في كادقلي (ولاية جنوب كردفان، السودان). وتم إيفاد مراقبيْن آخرين من جنوب السودان واثنين من القوة الأمنية إلى مقر قيادة القطاع في قوك مشار (شمال بحر الغزال، جنوب السودان). وبعد نشر الفرقة المتقدمة، تم وقف عملية نشر ما تبقى من وحدة حماية القوة الأمنية ريثما يعيد الطرفان تفعيل الآليات.

٢١ - وظلت الحالة الأمنية في محيط مقر قيادة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي متوترة بسبب استمرار الصراع الدائر بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قتل ثلاثة مدنيين نتيجة قصف وقع في بلدة كادقلي. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على التوالي، لاحظت القوة الأمنية وقوع تبادل للقصف بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في محيط كادقلي.

٢٢ - واستأنفت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات مسح الطرق والتحقق من سلامتها دعماً للعمليات التي ستقوم بها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها مستقبلا في القطاع ١ (قوك مشار). وقد أكملت فرق الدائرة عمليات مسح الطرق على مسافة ١١٧ كيلومتراً وعمليات التحقق من سلامة الطرق على مسافة ٦٥ كيلومتراً من أجل الآلية المشتركة. وعُلقت مؤقتاً العمليات في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأوائل كانون

الثاني/يناير ٢٠١٤ نتيجة للحالة الأمنية في جنوب السودان، لكنها استُؤنفت منذ ذلك الحين. واستمر توفير التدريب لفرق دوريات الآلية المشتركة والمراقبين الدوليين والوطنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير لضمان استعدادهم للعمليات بمجرد بدء تسيير الدوريات البرية. وقد بلغ تدريب خبراء إزالة الألغام السودانيين مرحلة متقدمة. وبعد اعتمادهم بنجاح، سيُلحقون بفريق سيعمل في مناطق محددة لدعم الآلية المشتركة.

خامسا – الحالة الإنسانية

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة والخدمات لنحو ٠٠٠ ٨١ مستفيد من قبيلة دينكا نقوك في منطقة أبيي. وشملت تلك المساعدة الحصص الغذائية الشهرية، والخدمات الصحية، وإصلاح نقاط توزيع المياه، وتعزيز الصحة العامة.

٢٤ - ولا يزال نحو ٠٠٠ ٤٥ من دينكا نقوك مشردين، منهم ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ من خارج منطقة أبيي. وواصلت العيادات الصحية المتنقلة عملها في بلدة أبيي والجزء الجنوبي من منطقة أبيي. وأكبر تحدٍّ تواجهه أعمال الإغاثة الإنسانية وتقديم الخدمات بشكل مستدام في شمال أبيي هو غياب النظراء الحكوميين والشركاء في مجال الإغاثة الإنسانية وسبل الوصول إلى المنطقة. وواصل زعماء قبيلة دينكا نقوك تقليص سبل وصول المنظمات الإنسانية غير الحكومية من جنوب السودان إلى شمال منطقة أبيي عن طريق تهديد موظفي تلك المنظمات التي أبلَغت عن عزمها القيام بذلك. ولم يكن بوسع الشركاء في مجال الإغاثة الإنسانية من السودان الانتشار في منطقة أبيي بسبب العراقيل البيروقراطية التي أقامتها حكومة السودان. ولا يزال موظفو الأمم المتحدة الوطنيون السودانيون، الذين نقلوا في أيار/مايو ٢٠١٣، غير قادرين على العودة لأنهم يخشون على أمنهم. ومع ذلك، تمكنت وكالات الأمم المتحدة من مواصلة أنشطة محدودة تتعلق بإصلاح البنية التحتية للمياه والخدمات الاجتماعية في شمال منطقة أبيي.

٢٥ - ومنذ أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وصل ما يقرب من ٨٥٠ ٢ من النازحين الجدد إلى منطقة أبيي من ولاية الوحدة (جنوب السودان). وسجلت المنظمة الدولية للهجرة ٦٢٦ أسرة معيشية جديدة في منطقة أبيي. وبحلول أوائل شباط/فبراير ٢٠١٤، كان كل النازحين الجدد من جنوب السودان قد تلقوا المعونة الغذائية والمساعدات غير الغذائية. ونُقل خمسة وسبعون من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان

الجرحى إلى أقوك، جنوب منطقة أبيي، من ولاية الوحدة، لتلقي العلاج في مستشفى تديره منظمة غير حكومية دولية. وقد عاد هؤلاء الأفراد في وقت لاحق إلى جنوب السودان.

٢٦ - ولم تحدث هناك أي تطورات جديدة في ما يتعلق بتفعيل رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، على النحو المنصوص عليه بموجب الفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٦ (٢٠١٣).

سادسا - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢٧ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ قوام العنصر العسكري للقوة الأمنية ٠٩٠ ٤ من مجموع قوام أفرادها المأذون به البالغ ٣٢٦ ٥ (انظر المرفق الأول). وأُفرد من تبقى من الأفراد لوحدة حماية القوات المخصصة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

٢٨ - وبينما تحتفظ القوة الأمنية بهيكلها المؤلف من ثلاثة قطاعات، فإن خطة انتشار جنودها في الوقت الحالي تستند إلى خطة انتشار البعثة في الموسم الجاف. وكجزء من الخطة، ينتشر جنود القوة الأمنية الآن في قواعد عمليات السرايا الجديد في توداش ونونق ودنقوب وتجالي ومريال أشاك. وبينما تغطي القوة الأمنية الغالبية العظمى من منطقة أبيي من خلال الانتشار والرصد البريين، تراقب البعثة تخوم الممرين الشرقي والغربي عن طريق الجو، وذلك بسبب عدم وجود الطرق والمسارات.

٢٩ - وينتشر ما مجموعه ٢٣ من ٥٠ عضواً مأذون بهم من عنصر الشرطة في القوة الأمنية. وواصل أفراد الشرطة تقديم المشورة والدعم لرئيس البعثة والعنصر العسكري في مسائل القانون والنظام وأمن المجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درَّبت شرطة القوة الأمنية ١٠٩ من أفراد العنصر العسكري في مجال السيطرة على الحشود.

ثامنا - دعم البعثة

٣٠ - مع بداية الموسم الجاف، قامت القوة الأمنية بإصلاح وصيانة طرق الإمداد بين تسعة مخيمات دائمة داخل منطقة أبيي (هي فاروق ودفرة وتوداش ودكورا وطريق أبيي السريع وتجالي وبانتون وأنتوني وأقوك) وأربعة مواقع للانتشار في الموسم الجاف (هي نونق ودنقوب وتجالي ومريال أشاك). ومن المقرر أن تكتمل أشغال بناء مخيم طريق أبيي السريع (لنقل السرية العسكرية اللوجستية المتعددة الأدوار من مخيم بلدة أبيي) ومخيم إضافي يأوي ٢٥٠ شخصاً في قولي قبل آب/أغسطس ٢٠١٤.

٣١ - وبسبب المخاوف الأمنية والعراقيل التي أقامتها قبيلة دينكا نقوك الاستفتاء القبلي الانفرادي ومقتل كبير شيوخ قبيلة دينكا نقوك، أخَّر المقاولون المتعاقدون مع القوة الأمنية الذين يأتون من السودان أعمال البناء وتسليم المواد ولوازم العمل. غير أن مقاولين اثنين شرعا في بناء ثمانية آبار مياه عميقة وأشغال حفر طويلة الأجل وإصلاح الطرق. وواصلت البعثة عملها مع ممثلي حكومة جنوب السودان وقبيلة دينكا نقوك لضمان الحرية الكاملة لتنقل المقاولين المتعاقدين معها من السودان إلى منطقة أبيي.

٣٢ - ونتيجة للحالة الأمنية في جنوب السودان، كان على القوة الأمنية إعادة تحويل وجهة إيصال بعض الإمدادات من خلال ميناء بورتسودان. وعلى الرغم من أن المقاول المكلف ببناء مطار أنتوني جنوب مدينة أبيي جمع جزءاً من المعدات الثقيلة اللازمة وباشر أشغال تطهير الموقع، فقد تأخر جمع المعدات المتبقية لنقلها من جنوب السودان إلى منطقة أبيي.

٣٣ - ولا تزال الفرقة المتقدمة من وحدة حماية القوة المخصصة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها المؤلفة من ١١٧ جندياً تتخذ من مقر الآلية في كادقلي مأوى لها. وتجري أشغال البناء والترميم لمن تبقى من جنود حماية القوة. وبعد الانتهاء من أشغال تهيئة الأرض في قوك مشار، نقلت البعثة المباني الجاهزة ذات جدران صلبة من كادقلي وبدأت أشغال البناء.

٣٤ - وبعد تدهور الحالة الأمنية في جنوب السودان وتلبية لطلب من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أجلت القوة الأمنية بنجاح ٨٢٠ من النازحين من بانتيو (ولاية الوحدة، جنوب السودان) إلى هجليج (جنوب كردفان، السودان) في الفترة ما بين ٢٧ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت حكومة السودان ٢٣ تأشيرة لأفراد القوة الأمنية المؤقتة (موظف مدني دولي واحد و ١٧ ضابطاً عسكرياً و ٥ متعاقدين دوليين). ولا تزال عشر طلبات للحصول على التأشيرة لم يُبت فيها بعد.

تاسعا - الملاحظات

٣٦ - منذ نشر القوة الأمنية في عام ٢٠١١، لم يُحرز تقدم حقيقي يذكر في تسوية مسألة أبيي. فأهالي المنطقة يعانون من غياب أجهزة الحكم؛ ولا تزال العناصر المسلحة موجودة في المنطقة مما يشكل انتهاكاً للاتفاقات؛ وغدا الأمن الآن أكثر ضعفاً من جراء الصراع الداخلي الدائر في جنوب السودان. وتواصل القوة الأمنية توفير الإطار الأمني في أبيي، وأنا ممتن

لحكومة إثيوبيا لما تقدمه من دعم في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن أهالي أبيي يستحقون أكثر من حكومتيهم.

٣٧ - وفي أعقاب الاستفتاء الانفرادي الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، لا تزال عدة مئات من أفراد الأمن من جنوب السودان في منطقة أبيي الذين يعرقلون حرية حركة أفراد القوة الأمنية. ويستمر الإبلاغ عن الحوادث الأمنية المتصلة مباشرة بانتشارهم وموقفهم العدواني. ويشكل وجودهم مصدر قلق أمني كبير ويعوق الجهود التي تبذلها القوة الأمنية للحفاظ على الأمن. وعلاوة على ذلك، تحتفظ السودان بوحدات شرطة في مجمع دفرة النفطي. ومن ثم فإن البلدين يتصرفان على نحو ينتهك اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، والقرار الذي اتخذته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ والقاضي بجعل منطقة أبيي منطقة خالية من الأسلحة. وفي ظل هجرة قبيلة المسيرية وانتشار الأسلحة داخل المجتمعات المحلية، يظل الوضع الأمني في منطقة أبيي متقلباً للغاية.

٣٨ - وأحث الحكومتين على ضمان التعجيل بإعادة انتشار هذه القوات والسماح للقوة الأمنية بتنفيذ ولايتها المتمثلة في توفير الأمن وحماية المدنيين في المنطقة بدون أية عراقيل. كما أحث السودان وجنوب السودان على تقديم دعمهما الكامل للبعثة في ضمان نزع السلاح الكامل للمجتمعات المحلية وإحياء الآليات التقليدية لتسوية المنازعات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية.

٣٩ - ولا تزال القوة الأمنية تعمل في غياب الترتيبات المؤقتة. وإذا استمرت هذه الحالة أكثر، فإنها لن تظل تشكل تحديات خطيرة أمام الجهود المبذولة لتنفيذ ولايتها فحسب، ولكنها ستضع استمرارية البعثة أيضاً موضع شك. وعلى الرغم من الالتزام الذي قطعه الرئيس البشير والرئيس كير في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بالإسراع في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، فإنه لم تتخذ أي خطوات ملموسة في هذا الاتجاه. فالمجتمعات المحلية ليس بمقدورها توفير الخدمات الصحية والتعليمية وسبل الحصول على المياه ولا باستطاعتها الحفاظ على القانون والنظام من تلقاء نفسها. لذلك، أحث السودان وجنوب السودان على استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي على الفور لمعالجة الشواغل الأساسية للسكان في منطقة أبيي. ومن الأهمية بمكان أن يمضي البلدان قدماً في إنشاء إدارة منطقة أبيي ومجلس منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي دون تأخير. كما أهيب بالرئيسين إلى استئناف المناقشات بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي على أساس اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني التنفيذ المقدم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤٠ - ولا تزال عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها متوقفة بسبب استمرار الخلاف بين الطرفين على الخط الوسط للمنطقة الآمنة المنزوعة السلاح. ومع أن القوة الأمنية تواصل دعم تفعيل الآلية المشتركة من خلال بناء مواقع أفرقتها، فإن الوضع الأمني الراهن في جنوب السودان قد أثر بشكل كبير في هذه الجهود، لا سيما في ملكال وقوك مشار. ونظراً لأهمية الآلية المشتركة والترتيبات الأمنية ذات الصلة مثل تدابير بناء الثقة بين السودان وجنوب السودان، أدعو الطرفين إلى تسوية المنازعة المتعلقة بالخط الوسط للمنطقة الآمنة المنزوعة السلاح، وتنفيذ اقتراح برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود وإنشاء لجنة الحدود المشتركة.

٤١ - وختاماً، أود أن أثني على مبعوثي الخاص، هايلي منكريوس، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة ثابو مبيكي، لما يبذلانه من جهود حثيثة لمساعدة السودان وجنوب السودان على حل القضايا العالقة بينهما. وأود أيضاً أن أشكر رئيس البعثة وقائد القوة الأمنية المؤقتة، اللواء يوهانس تسفاماريام، وموظفيه لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي ولمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاقاتهما الأمنية.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	البيان	الأفراد	المجموع
بنن	خبراء موفدون في مهمة	١	٤
	وحدة عسكرية	٣	
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	خبراء موفدون في مهمة	٣	٤
	وحدة عسكرية	١	
البرازيل	خبراء موفدون في مهمة	٣	٤
	وحدة عسكرية	١	
بوركينا فاسو	خبراء موفدون في مهمة	١	١
بوروندي	خبراء موفدون في مهمة	١	١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهمة	٣	٣
السلفادور	خبراء موفدون في مهمة	١	١
إكوادور	خبراء موفدون في مهمة	١	١
	وحدة عسكرية	١	١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمة	٧٨	٤ ٠٠٦
	وحدة عسكرية	٣ ٩٢٨	
غانا	خبراء موفدون في مهمة	٣	٥
	وحدة عسكرية	٢	
غينيا	خبراء موفدون في مهمة	١	١
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهمة	صفر	صفر
إندونيسيا	وحدة عسكرية	١	١
الهند	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهمة	١	١
مالي	وحدة عسكرية	١	١
ملاوي	وحدة عسكرية	١	١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمة	١	١
موزامبيق	خبراء موفدون في مهمة	١	١

البلد	البيان	الأفراد	المجموع
ناميبيا	خبراء موفدون في مهمة	١	٣
	وحدة عسكرية	٢	
نيبال	خبراء موفدون في مهمة	٣	٥
	وحدة عسكرية	٢	
نيجيريا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٥
	وحدة عسكرية	٣	
باراغواي	خبراء موفدون في مهمة	٣	٤
	وحدة عسكرية	١	
بيرو	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
الفلبين	وحدة عسكرية	١	١
رواندا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
سيراليون	خبراء موفدون في مهمة	٣	٣
سري لانكا	خبراء موفدون في مهمة	٥	٦
	وحدة عسكرية	١	
أوكرانيا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	وحدة عسكرية	١	١
أوروغواي	وحدة عسكرية	١	١
اليمن	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
زامبيا	خبراء موفدون في مهمة	١	٢
	وحدة عسكرية	١	
زمبابوي	خبراء موفدون في مهمة	١	٣
	وحدة عسكرية	٢	
المجموع		**٤٠٩٠**	**٤٠٩٠**

المرفق الثاني

انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي